

Distr.: General
27 July 2016
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة الرابعة عشرة

نيروبي

٢٠١٧-٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦

الاجتماع الرفيع المستوى: تعزيز عملية التحول الهيكلي لأفريقيا

موجز أعدته أمانة الأونكتاد

١- أشار نائب الأمين العام للأونكتاد في ملاحظاته الافتتاحية إلى أن أفريقيا تحظى منذ عام ٢٠٠٢ بمسار ثابت لنمو الناتج المحلي الإجمالي بصورة مثيرة للإعجاب، بما في ذلك حدوث نمو بمعدلات من رقمين في بعض الحالات. وقال إن قصة "نحوض أفريقيا" كانت في صميمها سياسات الاقتصاد الكلي السليمة والاستقرار السياسي. بيد أن تحليل العوامل المساهمة الكامنة وراء النمو في أفريقيا يوضح أن الاستهلاك المحلي هو المحرك الرئيسي للنمو، ولا سيما الطلب المتزايد على السلع الاستهلاكية، وزيادة الطلب على السلع الأساسية وازدهار قطاع التشييد. ويمكن أن يعزى النمو إلى الاستهلاك أكثر مما يعزى إلى الاستثمار أو الصادرات المصنعة، الأمر الذي يفسر جزئياً النمو السريع لقطاع الخدمات الذي يستأثر بحوالي نصف ناتج القارة. وهذا النمط من التنمية - المتمثل في الانتقال من الزراعة إلى الخدمات غير القابلة للتداول التجاري، دون تحسين الإنتاجية عن طريق التصنيع والتحول التقني والاستحداث الرسمي لفرص العمل - لا يعزز نوع التحول الهيكلي الذي تحتاجه أفريقيا بصورة ملححة.

٢- وأبرز المتحدثون أهمية تنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، التي تنطوي على رؤية لأفريقيا ومهمتها، وتشكل على هذا النحو محركاً رئيسياً للتكامل الإقليمي. وأشار المشاركون إلى التحديات التي تواجه القارة والفرص الرئيسية المتاحة لها إذا تمكنت من حشد الموارد اللازمة لتعزيز التحول الهيكلي.

٣- وسلط المشاركون الضوء على الشواغل المتعلقة بتأمين الموارد المالية الكافية لتحقيق خطة التنمية في أفريقيا. ولاحظ عدة مشاركين أن السلام والأمن يشكلان عاملين رئيسيين لتحقيق التكامل الإقليمي. وتقتضي معالجة المسائل المتعلقة بالهجرة والإرهاب وانعدام الأمن تقاسم



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.16-12995(A)



* 1 6 1 2 9 9 5 *

المعلومات وتحقيق التكامل بمزيد من الفعالية، إذا أرادت أفريقيا إحداث تحول فعال وعلى نحو سلمي. ولوحظ أن البلدان الأفريقية تتعاون بصورة جيدة واتخذت مواقف مشتركة في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام ٢٠١٢، وفي الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وفي إطار مبادرة تمويل التنمية. وهناك أيضاً إطار للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي يشمل برنامجاً لبناء القدرات في أفريقيا من المزمع أن يبدأ في عام ٢٠١٧، وهو يعزز التأزر بين خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٤- وأبرز المشاركون أيضاً الحاجة إلى الاستناد إلى مبادرات الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والجهات المانحة في مجالات من قبيل الطاقة للجميع، والطاقة لأفريقيا، ومنطقة التجارة الحرة القارية. وحدث توافق في الآراء بشأن أهمية تعزيز خدمات الكهرباء من أجل توفير الطاقة لعملية التحول في أفريقيا. فهناك أكثر من ٥٠ في المائة من سكان أفريقيا لا يحصلون على الكهرباء، وأشار المشاركون إلى أن عدم كفاية الطاقة يعني أن القارة تفقد حوالي ٢ في المائة من نمو الناتج المحلي الإجمالي المحتمل في السنة. وتحتاج أفريقيا إلى المزيد من موارد الطاقة المتجددة، وتحسين استخدام الطاقة المنتجة في الوقت الراهن، وزيادة الاستثمار في الهياكل الأساسية للخدمات المتعلقة بالطاقة.

٥- وحدث توافق في الآراء بين المشاركين في حلقة النقاش مفاده أن أفريقيا بحاجة إلى تحقيق التحول الهيكلي وتبني الديمقراطية، وأن التعددية والشفافية مسألتان أساسيتان. كما ينبغي التصدي للفساد، وأفريقيا بحاجة إلى اختيار التكنولوجيات المناسبة للإنتاج وتأمين الاستثمارات اللازمة لحفز الابتكار، ولا سيما في القطاع الزراعي. والزراعة والتصنيع في أفريقيا لا يلغي أحدهما الآخر، ويجب ألا تُهمَل الزراعة لفائدة التصنيع. وبالإضافة إلى ذلك، هناك الدور الهام للمرأة. وأخيراً، أشار المشاركون إلى دعم الأمم المتحدة لخطة عام ٢٠٦٣.

٦- ويعد التكامل الإقليمي فرصة، بل وتحدياً كبيراً أيضاً يتطلب قدراً أكبر من الحرية فيما يتعلق بتنقل الأشخاص ورؤوس الأموال والسلع. والنمو القائم على ارتفاع أسعار السلع الأساسية غير مستدام بالنسبة لأفريقيا؛ فلا بد من معالجة الاعتماد على السلع الأساسية من خلال السعي إلى تعزيز التنويع الاقتصادي. وأُثني على ربط الأونكتاد بين موضوعي التحول الهيكلي والتكامل التجاري الإقليمي، لأن الأول يساعد على التعجيل بالثاني. وتتم معظم التجارة في أفريقيا بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب؛ ويبلغ حجم التجارة البينية حوالي ١٣ في المائة فقط، ولذلك فمن المهم الربط بين الموضوعين.

٧- وأشار أحد المشاركين إلى اختلال في النموذج، حيث تركز أفريقيا على أسواق التصدير الخارجية التقليدية، وشدد على أن أفريقيا تحتاج إلى استبدال هذا النموذج بتعزيز التجارة البينية. وطلب المشاركون الدعم من القادة الأفارقة، مع توفير الموارد ومضاعفة التجارة بين البلدان الأفريقية في غضون جيل واحد. وإذا قُدِّر للقارة تحقيق التحول الهيكلي بنجاح، فإنها ستحتاج

إلى القيام بذلك من خلال بناء وزيادة فعالية الاستفادة من الأسواق الأفريقية التي تضم بليوناً من المستهلكين المحتملين. ومع ذلك، لاحظ أحد المشاركين تآكل الأفضليات التجارية الممنوحة لأفريقيا بسبب زيادة التكتلات التجارية مثل شراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي، ولهذا السبب تحتاج أفريقيا إلى إنشاء منطقة جيدة الأداء للتجارة الحرة القارية.

٨- النقاط الرئيسية للتوافق في الآراء خلال الدورة شملت ما يلي:

(أ) حاجة أفريقيا إلى رأس المال، وحاجتها بصفة خاصة إلى فتح أسواق السلع والعمل. ومن شأن حرية التنقل أن تساعد في تعزيز الإنتاجية والنمو في جميع أنحاء القارة، وتيسير نقل المهارات والتكنولوجيا إلى مناطق القارة التي تكون في حاجة ماسة إليها؛

(ب) تكتسي التجارة أهمية حاسمة، لا سيما عبر منطقة التجارة الحرة القارية، من أجل تعزيز التجارة البينية؛ وفي مقدور أفريقيا إنشاء منطقة تجارة حرة قارية تسهم في تحقيق النمو؛

(ج) يجب محاربة الفساد؛ ولا بد أن تضطلع السلطات القضائية الأفريقية بدور رئيسي في تطوير أفريقيا عن طريق التصدي للفساد. وسيكون لذلك أثر هام على التجارة، وتعزيز ثقة المستثمرين في القارة وضمان حقوق الملكية، وكلها أمور حاسمة لتهيئة بيئة مواتية لتنمية القطاع الخاص وتحقيق النمو؛

(د) يتعين على مصرف التنمية الأفريقي والحكومات الوطنية والاتحاد الأفريقي دعم عملية التحول الهيكلي من خلال تعزيز الاستثمار في الطاقة والكهرباء وتوفير الهياكل الأساسية؛

(هـ) تحتاج الحكومات الأفريقية إلى تعزيز الابتكار التكنولوجي وميكنة قطاع الزراعة، من أجل زيادة القدرة التنافسية للقطاع، والعمل في جملة أمور على زيادة الدخل في المجتمعات الريفية، حيث يتحذر الفقر.

٩- وقد حددت أفريقيا لنفسها خطة طموحة لتحقيق التكامل التجاري، وهي تتجلى في المفاوضات الجارية بشأن إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية. ويمكن لأفريقيا، من خلال منطقة التجارة الحرة القارية، تفكيك الحواجز الجمركية وتبسيط الأنظمة دعماً لقيام سوق أفريقية متكاملة. واتفق معظم المحاورين على أن من شأن ذلك إتاحة فرصة غير مسبوقة لتقوية أسواق المنتجات الزراعية، وتوسيع قاعدة قطاع الصناعة التحويلية في أفريقيا والاستفادة من السوق الأفريقية الآخذة في التوسع في مجال الخدمات.